

# اتفاق وقف إطلاق النار في ليبيا آيل للفشل في أي لحظة

## تطمينات غسان سلامة في جنيف تصطدم بتجيش متبادل بين الفرقاء

على غرار الهدنة الهشة في ليبيا المعلنة منذ 12 يناير الماضي، يرجح المراقبون أن يؤول مصير الاتفاق على الوقف الدائم لإطلاق النار، والذي كشف عنه المبعوث الأممي غسان سلامة الثلاثاء، إلى الفشل، خاصة في ظل تواصل مراهنة الأطراف المتنازعة على التمسك بشروطها للتفاوض في حوار جنيف. كما يتمسك كل طرف بقناعته غير المعلنة على أنه لا وجود لحل ثالث لتسوية سياسية سوى الحل العسكري الذي يرجح كفة طرف على آخر.

وتراهن اجتماعات جنيف على وجوب إنجاز اللجنة العسكرية لوقف التدخل الخارجي في ليبيا وتحقيق هدنة دائمة.

وفي هذا الصدد، قال سلامة إن القرارات التي اتخذت في مؤتمر برلين لم يتم احترامها، مشيراً إلى أنه من المتوقع أن تتعقد بعد أسبوعين محادثات في جنيف بشأن الشق السياسي في ليبيا. ويرى مراقبون أن الحديث عن وقف دائم لإطلاق النار يبقى رهين مفاوضات جنيف حيث يتمسك كل طرف بوجوب الأخذ بعين الاعتبار بشروطه وأيضاً في ظل تواصل حملات التجيش المتبادلة بين الأطراف المتنازعة.

ووافق مجلس النواب الليبي الثلاثاء على المشاركة في حوار جنيف لكن بشروط معينة. وأفاد الناطق الرسمي باسم المجلس عبدالله بلجوح أن مجلس النواب أقر في جلسة، إصدار قرار باسم مجلس النواب، بالشروط الواجب توفرها للمشاركة في حوار جنيف.

ولفت بلجوح إلى أن القرار يتضمن خمسة شروط أساسية ومن أهمها أن يتم تحديد مهمة لجان الحوار بشكل واضح والمدة الزمنية لها وآليات عملها.

وأضاف أن البرلمان يتشعبت بالا يتم إقرار واعتماد أي حكومة إلا بعد المصادقة عليها من مجلس النواب، علاوة على شرط عدم مساواة عدد الممثلين لمجلس النواب بعد ممثلي المجلس الاستشاري.

من جهته، يشترط الوفد العسكري الممثل للجيش الوطني الليبي المشارك في حوار جنيف عدم التفاوض مع الطرف المقابل أي وفد حكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج إلا بعد أن يتم إخراج المرتزقة الذين أدخلهم الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان إلى ليبيا.

وقال في هذا الصدد، فرج المهدي رئيس أركان القوات البحرية التابع للجيش الوطني الليبي في وقت سابق "لن نقبل التفاوض دون إخراج آلاف

جنيف - قوبلت رسائل الطمينة التي بعث بها غسان سلامة المبعوث الأممي إلى ليبيا الثلاثاء والتي تفيد بحصول توافقات بين الأطراف المتنازعة هدفها التفاوض لإرساء وقف لإطلاق النار بتشكيكات في مدى صمود الهدنة إن تمت فعلاً.

وعلى ضوء تصريحات سلامة، وافق ممثلو طرفي النزاع في ليبيا المجتمعون في جنيف الثلاثاء على مبدأ تحويل الهدنة الهشة المتفق عليها منذ 12 يناير الماضي إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا غسان سلامة للصحافيين "تم تبني المبدأ من الجلسة الأولى. ويتعلق الأمر الآن بتحديد شروطه"، مؤكداً وجود "إرادة حقيقية لبدء التفاوض" بين الطرفين المتنازعين مع بدء محادثات عسكرية بينهما في جنيف.

غسان سلامة

هناك إرادة حقيقية للاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار



وقال أيضاً إنه للمرة الأولى يلتقي بضباط كبار من طرفي الصراع في اجتماعات اللجنة العسكرية المشتركة. وانطلقت اجتماعات اللجنة العسكرية حول ليبيا في جنيف، منذ الاثنين، بهدف تأكيد التزام الأطراف المتنازعة بمخرجات مؤتمر برلين، والذي رسم ثلاثة مسارات لحل الأزمة من بينها المسار العسكري في انتظار آخر سياسي مرتقب في جنيف في شهر مارس القادم.

ويشارك في المحادثات خمسة من كبار الضباط يمثلون حكومة الوفاق الوطني المعترف بها وخمسة يمثلون الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر.



كل طرف يتمسك بالحل العسكري

دائم لإطلاق النار، الانقلاب على الهدنة التي التزمت بها الأطراف المتحاربة في مؤتمر برلين حول ليبيا، ويعمل المجتمع الدولي على تعزيزها، ودعا قوات مصراة إلى الحشد للمعركة القادمة.

وأكد بادي، في مقطع فيديو نشرته الصفحات التابعة لقوات الوفاق على مواقع التواصل الاجتماعي، مواصلة العمليات القتالية في منطقتي أبوقرين والشوشة الواقعين بمدينة مصراتة، لاستعادتهما من الجيش الليبي الذي سيطر عليهما قبل أسبوع، كما دعا قوات مصراة إلى الخروج للدفاع عن مدينتها والحشد للمعركة القادمة.

بسبب أن الأطراف المتنازعة غير مقتنعة بذلك لأنها تتشعبت بالحل العسكري وإلا تعلن عنه بحيث ترى أنه أفضل حل لإيجاد حل سياسي للبلاد.

وفيما يتسلح الجيش الوطني بمواصلته معركته إلى حين تحرير طرابلس من الميليشيات، تسعى الميليشيات الموالية لحكومة السراج والمدعومة بالمرتزقة وبالتدخل التركي إعادة القوات المسلحة إلى مواقعها لما قبل الرابع من أبريل الماضي.

وفي هذا السياق، أعلن صلاح بادي، قائد ميليشيا "لواء الصمود" بمصراتة، ليل الاثنين، قبل حديث سلامة عن وقف

فايز السراج دفع مليون دولار لكل قائد فصيل كي يرسل عناصره العسكرية للقتال في ليبيا، مبيناً أن عدد الفصائل يبلغ 10 فصائل.

ويرى المراقبون أن مسألة الاتفاق على وقف دائم لإطلاق النار قد تسقط في الماء في أي لحظة بالنظر إلى أن كل طرف يحاول فقط التشبث بحوار جنيف للمزيد من ربح الوقت لترتيب أوضاعه خاصة أن الطرف المقابل الذي تمثله الميليشيات الناطقة باسم حكومة الوفاق ما زالت تواصل نفس الخطاب القائم على المواصلته في الحل العسكري.

ويتشدد المتابعون على أن الهدنة بشكل عام تبقى دائماً قابلة للاختراق

المرتزقة السوريين الذين أدخلهم الرئيس التركي إلى ليبيا، ثم يتم بعدها الجلوس للنقاش حول تنفيذ مخرجات اتفاق الصخيرات الذي ينص على ضرورة حل الميليشيات المسلحة ونزع أسلحتها، مؤكداً أن الجيش لن يساوم على الوطن وعلى سيادته. ويأتي هذا الموقف الأخير بالنظر مع إعلان الناطق باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري الذي أكد مساء الاثنين أن عدد مرتزقة أردوغان في ليبيا بلغ 6000 عنصر، مبيناً أن الرئيس التركي يستهدف إرسال 18 ألف عنصر.

كما أوضح المسماري خلال مؤتمر صحافي أن رئيس المجلس الرئاسي

## تبون يغازل الحراك بالعفو عن السجناء

الجزائر - أصدر الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون الثلاثاء قراراً بالعفو عن أكثر من ثلاثة آلاف سجين يقضون أحكاماً بالسجن أقل من ستة أشهر.

وربط المراقبون في الجزائر هذه الخطوة التي أقدم عليها تبون بسعيه المتواصل لكسب التأييد بعد أشهر من الاضطرابات السياسية.

وقوبلت الانتخابات الرئاسية التي أوصلت تبون إلى الحكم في شهر ديسمبر 2019 برفض واسع من الحراك المحتج والمطالب آنذاك بتطهير المشهد السياسي من بقايا نظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وقال تبون إن أهم أولوياته استعادة الثقة، وأصبح تبون رئيساً للجزائر في ديسمبر الماضي من خلال انتخابات عارضتها حركة احتجاجية ضخمة تسعى للإطاحة بالنخبة الحاكمة برمتها. وفي الشهر الماضي أمر أيضاً بالإفراج عن عشرات الأشخاص الذين احتجزوا لمشاركتهم في الاحتجاجات.

كما وعد أيضاً بعملية لعرض تعديلات دستورية على الرأي العام من خلال استفتاء بهدف منح البرلمان دوراً أكبر وزيادة الحريات السياسية.

وبرزت محكمة في الجزائر الاثنين سمير بن العربي الناشط والقيادي في الحركة الاحتجاجية الذي احتجز لأكثر من أربعة أشهر بتهمة الإضرار بالوحدة الوطنية.

ولا يزال عدة نشطاء آخرين مسجونين بانتظار محاكمتهم في العاصمة الجزائر ومناطق أخرى، لكن لم يتضح بعد ما إذا كان قرار العفو الذي شمل 3471 شخصاً يضم من شاركوا في الاضطرابات السياسية التي وقعت في الآونة الأخيرة.

## دعم الأحزاب لقلب تونس يضع الياس الفخفاخ في مأزق

عن أن قرار استبعاد حزب قلب تونس ناتج عن توافقات حصلت بين الرئيس قيس سعيد والفخفاخ وحزبي التيار الديمقراطي وحركة الشعب.

**قلب تونس يعلن دعمه لتشكيل حكومة وحدة وطنية لإنهاء المسار المتعثر في مفاوضات رئيس الحكومة المكلف**

وتحدثت العديد من التقارير المحلية التونسية عن أن ورقة الانتخابات المبكرة التي تلعب عليها حركة النهضة لتحسين شروط التفاوض مع الفخفاخ لم تعد مجرد مناورة بل تحولت إلى سيناريو مزعج يقلق الداعمين لما يسمى بحكومة الرئيس.

وانتقدت العديد من الأطراف السياسية المنهج الذي اختاره الفخفاخ في المفاوضات، معربة عن خوفاتها مما اتخذها من سياسات منافية للدستور اختار على إثرها حزماً سياسياً على ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية وليس على ضوء النتائج البرلمانية. وفي ظل المشهد السياسي المتحزب في تونس، يحذر العديد من المراقبين من تكرار الفخفاخ نفس الأخطاء التي كررها من قبله الحبيب الجملي الذي لم تنتج حكومته في نيل ثقة البرلمان.

وتحتاج الحكومة التي سيطر عليها الفخفاخ على البرلمان إلى الأغلبية المطلقة لنيل الثقة، وفي حال فشلت في ذلك فإن على الرئيس قيس سعيد حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات مبكرة.

واستبعد "قلب تونس" و"الحزب الدستوري الحر" بدعوى أنهما لا ينسجمان مع المرحلة ولم يكونا من داعمي الرئيس سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية التي فاز بها أمام مرشح "قلب تونس" نبيه القروي.

ويرى المراقبون أن الفخفاخ يجد نفسه اليوم في مأزق وفي مهمة أصعب مما كان يتصور خاصة أن تشريك قلب تونس في الحكومة لم يعد مطلب حركة النهضة فحسب بل باتت تنادي به جل الأحزاب المعنية بالمشاركة في الحكومة باستثناء حزب التيار الديمقراطي وحركة الشعب وكذلك ائتلاف الكرامة.

والنقى الفخفاخ الثلاثاء الرئيس قيس سعيد وأطلعته على مستجدات تشكيل الحكومة خاصة في ما يتعلق بالحزب السياسي الذي سيدعمها. وقال النائب أسامة الخليفي عن حزب قلب تونس الثلاثاء إن قلب تونس مستعد لكل السيناريوهات القادمة بما في ذلك الانتخابات المبكرة.

وأكد المتحدث أن المكلف بتشكيل الحكومة، إلياس الفخفاخ "هو الشخصية الأقدر على إفضال تشكيل الحكومة" معتبراً أن هناك مضيعة للوقت. ويسابق الفخفاخ مع الزمن لأنه يتعين عليه عرض حكومة مقترحة ونيل ثقة البرلمان في غضون شهر بحسب الدستور، لنفاذي حل البرلمان والذهاب إلى انتخابات مبكرة.

ولم يقتصر قلب تونس على تحميل فشل مسار المفاوضات للفخفاخ، حيث دعا في نفس البيان رئيس الجمهورية قيس سعيد إلى وجوب تسويق مصلحة الوطن على الحسابات الضيقة. ومنذ تكليف الفخفاخ بمهمة تشكيل الحكومة، تحدث العديد من المتابعين

الأحزاب من أجل ضمان حزام سياسي واسع للحكومة المقترحة.

وأكد حزب "قلب تونس" في بيان له، "على صواب خيار حكومة الوحدة الوطنية"، معتبراً أنها "الحل الأمثل للخروج من الأزمة الخانقة والعامّة التي تمر بها البلاد".

وكان الفخفاخ قد قرر عقب تكليفه من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد بتشكيل الحكومة في 20 يناير الماضي، حصر المشاورات مع أربعة أحزاب رئيسية من بينها النهضة و"تحيا تونس" و"حركة الشعب" و"التيار الديمقراطي" إلى جانب أحزاب أخرى صغيرة.

وأعلن حزب قلب تونس، الثلاثاء عن دعمه لتشكيل حكومة وحدة وطنية في خطوة لإنهاء المسار المتعثر في مفاوضات رئيس الحكومة المكلف.

ويأتي إعلان الحزب الذي حل ثانياً في الانتخابات التشريعية، عقب اجتماع مجلسه الوطني، رداً على قرار استبعاد حزب قلب تونس في مشاورات تشكيل الحكومة.

ويتماهى موقف قلب تونس الرامي إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية مع الحزب الأول، حركة النهضة، فيما طالب أيضاً حزب حركة "تحيا تونس" بأن تشمل المشاورات أكبر عدد ممكن من

تونس - تحول حزب قلب تونس الذي يترأسه المرشح الرئاسي السابق نبيه القروي من موضع ضعف إلى موضع قوة بعدما تسيبّت أحزاب تونسية عدة بوجوب أن يقوم رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ بتشريكه في مفاوضات الحكومة الجديدة.

وتلقف قلب تونس مواقف أحزاب حركة النهضة وتحيا تونس والكتلة البرلمانية "الإصلاح الوطني"، والتي تمثلها أحزاب مشروع تونس والبدل ونداء تونس، حيث اشترطت مشاركة قلب تونس في الحكومة قبل التوقيع على الوثيقة التعاقدية لعمل الحكومة.



القروي من المقصي إلى اللاعب الرئيس في المعادلة